استراتيجية

وزارة الداخلية

2016-2011

ومضات

من استراتيجيتنا المنتسبي الوزارة

شعار إستراتيجيتنا

أداء متميز - مشاركة فاعلة - أمن دائم

- تتحقق إستراتيجيتنا من خلال معرفتنا الدقيقة لواجباتنا ومهامنا.
- إستراتيجيتنا هي نتاج مشاركة كل العاملين في الوزارة، وفهمهم العميق للتحديات والتهديدات وسبل مواجهتها.
- تؤمن إستراتيجيتنا القناعة بالعمل الإستراتيجي الذي يوفر إدراكا واسعا للمسؤولية الوظيفية، والاعتماد على النفس، والقدرة على المبادرة.
- تعكس إستراتيجيتنا رؤيتنا لأهداف عملنا في "تحقيق أقصى درجات الأمن والاستقرار في ظل سيادة القانون".
- تشدد إستراتيجيتنا على أن رسالتنا هي "إرساء الأمن والأمان في البلاد، من خلال أداء أمني على درجة عالية من الكفاءة والمهنية في إطار مشاركة حقيقية مع المجتمع".

ركائز إستراتيجيتنا

- الأمن العام
- العلاقة مع المجتمع
- الموارد البشرية
- الموارد المادية، والتطور التقني

في المحافظة على الأمن العام

- تعمق إستراتيجيتنا القناعة بأن المحافظة على الأمن ليست مهمة مقتصرة على جهة بعينها في البلاد، وإنما هي مسؤولية تضامنية بين الدولة والمجتمع والأفراد.
- تؤكد إستراتيجيتنا أهمية الحرص والقناعة في حماية السلامة العامة للأفراد والمجتمع لتأثيرها الإيجابي في استتباب الأمن.
- إن توقع أصعب الاحتمالات يدفعنا إلى الحرص أكثر على تأمين أفضل استعداد للمواجهة.

في الوقاية من الجريمة ومكافحتها

- تشدد إستراتيجيتنا على أهمية الإدراك العميق لمصادر تهديدات الأمن لكي تؤدي سبل المواجهة إلى أفضل النتائج.
- تحث إستراتيجيتنا على الرصد المبكر للسلوكيات والمتغيرات التي تطرأ على المجتمع وتهدد مقوماته وأسسه الأصيلة لتأمين التشخيص الإيجابي وتبني الموقف الفاعل للتصدي.
- حالة التطور العمراني والزيادة بالسكان التي تشهدها دولة قطر قد تُظهر جوانب سلبية تؤثر في المجتمع، لذا تدعو إستراتيجيتنا إلى اعتماد سياسة شاملة وواضحة لمواجهة ارتكاب جرائم خطيرة ومعقدة متوقعة.
- تدعو إستراتيجيتنا إلى تبني أنماط عمل أمني متطورة توفر تهيئة واستعداد فاعلين لمواجهة التحديات والتهديدات.
- تدفع إستراتيجيتنا إلى تطوير سبل مكافحة الجريمة لتكون أكثر تطور من وسائل وأدوات ارتكابها.
- توجب إستراتيجيتنا وضع سقف زمني لكشف مرتكبي الجرائم، وأن لا تترك عملية الكشف للصدفة وحدها.
- تشدد إستراتيجيتنا على اعتماد أسلوب التحليل العلمي للجرائم ومعدلاتها في رسم خطط الوقاية والمكافحة.
- تعزز إستراتيجيتنا روح العمل الجماعي، و جعل عمل الفريق أكثر فاعلية.

في توطيد العلاقة بالمجتمع

- تنطلق إستراتيجيتنا في توطيد أسس العلاقة بالمجتمع من واقع أن مسؤولية أمن قطر هي مسؤولية الجميع، وأن المواطن والوافد هما صاحبا المصلحة الأكيدة في الحفاظ على الأمن والاستقرار.
- تُذكر إستراتيجيتنا العاملين في الوزارة وبالذات رجال
- الشرطة، بأن السلطات المخولة إليهم بموجب القانون هي سلطات نسبية وليست مطلقة، ويقيدهم القانون بعدم تجاوزها.
- تحث إستراتيجيتنا العاملين في الوزارة على توسيع معرفتهم

بواجباتهم وحدودها ليحققوا على أفضل وجه ما أوجبه القانون عليهم "بمعاملة الجمهور معاملة حسنة".

- تؤكد إستراتيجيتنا أن نيل العاملين في الوزارة احترام وتقدير الناس يعني أنهم يتلقون تعاونهم وتفاعلهم في أداء واجباتهم ومهامهم.
- تدعو إستراتيجيتنا العاملين في الوزارة بخاصة رجال الشرطة إلى أداء واجباتهم برحابة صدر ونكران ذات لأن هذا يسهم إلى حد كبير في تعزيز وتقوية روح المواطنة والانتماء إلى قطر في مشاعر وسلوك المواطن.
- تبين إستراتيجيتنا بأن سلوكاً فيه تجاوز على مواطن أو وافد من قبل أي من العاملين في الوزارة قد يضر بجهد كبير تبذله الوزارة في بناء الثقة مع الناس.

في تنمية الموارد البشرية

- إن الإعداد الراقي للعنصر البشري في الوزارة لأداء المهام على الوجه الأمثل هو وسيلة فاعلة من وسائل تحقيق إستراتيجيتنا.
- تدعو الإستراتيجية إلى جعل بعض قواعد العمل الخاصة بإعداد وتأهيل العنصر البشري أكثر فاعلية، والحرص على تنمية قدراته ومهاراته وفقا لمعايير وأسس متطورة.
- تشجع الإستراتيجية احتضان ذوي الكفاءات والمواهب وشمولهم بالرعاية، وتوظيف طاقاتهم لصالح العمل الأمني.
- تحث الإستراتيجية على اكتشاف مكامن القدرة على القيادة وتحمل المسؤولية في أوساط العاملين في الوزارة، وتعزيزها وتنميتها لمنفعة العمل الأمني.
- تشدد الإستراتيجية على أهمية العمل الأمني الميداني، وتمنحه الأسبقية في الدعم والرعاية.
- تدعو الإستراتيجية إلى المثابرة في جعل معنويات العاملين في الوزارة أكثر قوة بما يعزز بناء ثقتهم في أنفسهم وتقوية حماستهم نحو الأداء الأفضل.
- تقر الإستراتيجية بأن ثقافة العاملين في الوزارة تعينهم على أداء واجباتهم بفاعلية واقتدار عاليين.
- تؤكد الإستراتيجية بأن امتلاك العاملين في الوزارة ثقافة اختصاص وثقافة عامة يجعلهم متفاعلين أكثر مع المجتمع.

في تعميق الوعي الأمني

- تقر الإستراتيجية بأن الوعي الأمني يبدأ من فهم العاملين في الوزارة لدورهم في المجتمع، ومراحل نمو هذا الدور، وإدراكهم للواجبات والحقوق والأهداف.
- تحث الإستراتيجية العاملين في الوزارة على أهمية حضور الوعي الأمني والحس الأمني عندهم في كل الأوقات.
- تدعو الإستراتيجية إلى تبني إجراءات تهدف إلى تعميق وتقوية الوعي الأمني والحصانة الأمنية لدى منتسبي الوزارة.
- مراعاة للتطور والنمو الذي يشهده المجتمع، تحث الإستراتيجية على وضع خطة متكاملة لنشر الوعي الأمني بين أفراده، وتقوية حصانتهم الأمنية.

في مواكبة التطور التقني

- تشدد الإستراتيجية على توفير كل اللوازم والتجهيزات المادية لجعل العمل الأمني أكثر فاعلية.
- تدعو الإستراتيجية إلى إعداد قاعدة من الكوادر الوطنية المدربة لإدارة التقنيات المستخدمة.

من إجراءات تنفيذ الإستراتيجية

- إنشاء إدارة للتخطيط الإستراتيجي لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية.
- تضع كل إدارة من إدارات الوزارة خطتها التنفيذية في ضوء الإستراتيجية ووفق جداول يحدد فيها السقف الزمني لتنفيذ الخطة.
- يعقد اجتماع سنوي لمناقشة تنفيذ الإستراتيجية وما يستجد عليها من تطورات قد تفرزها التحديات أو التهديدات الطارئة.